ديوان الرقابة المالية الإتحادي
دائرة الشؤون الفنية والدراسات

أهداف التنمية المستدامة

ملخص
تقرير مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة
" التقرير النهائي "
٢٠١٨

يتضمن هذا التقرير نتائج مراجعة جاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة إستناداً إلى قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي في جمهورية العراق، وعلى وفق أسلوب الخطوات السبع بالتعاون مع مجموعة شراكة ٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

(إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)
صدق الله العظيم

جمهورية العراق
ديـــوان الرقابـــة الماليـــة الإتحادي
دائـــرة الشؤون الفنية والدراسات

م/ تقرير مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة

مقدمة :-

قمنا بإجراء مراجعة لجاهزية الحكومة العراقية للإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة طبقاً لمقتضيات قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي رقم(٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) والتشريعات المرعية الاخرى وعلى وفق القواعد والأعراف المعتمدة في هذا المجال، في أدناه نستعرض نتائج وإستنتاجات وتوصيات عملية المراجعة :-

معاً نحو مستقبلٍ أجمل ..

أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خارطة طريق بعيدة المدى على إرساء التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي والمساواة والحد من الفقر وسميت بأسم(أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠) وتتضمن(١٧) هدفاً فضلاً عن (١٦٩) هدفاً فرعياً مرتبطة بها، وقد سعت الحكومة العراقية إلى الإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة وذلك من خلال تشكيل اللجان الوطنية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وخلية المتابعة فضلاً الفرق التخصيصية التي شُكِّلَت من أعضاء من الوزارات بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية بدراسة الأجندة الدولية وتوطين المؤشرات ووضع الخطط والإستراتيجيات الوطنية ومن أهمها(إستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢ وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢).

وإستناداً إلى مهام ديوان الرقابة المالية الإتحادي المقرّة بموجب قانونه المرقم(٣١) لسنة ٢٠١١(المعدل) بتقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها، فقد قرر الديوان مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال خطة عمل تم إعدادها على وفق رؤية المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمحاسبة(أنتوساي) المقرّة في إجتماع أبوظبي ٢٠١٦.

ويهدف هذا التقرير إلى أستعراض الجهود الطوعية للحكومة العراقية في هذا المجال فضلاً عن تقييم جاهزية الحكومة العراقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد من خلال مراجعة الإلتزام الحكومي والخطط والإستراتيجيات وتقييم المؤشرات المستخدمة.

هدف المراجعة :

إستناداً إلى رؤية ورسالة الديوان التي جاءت في إستراتيجية ديوان الرقابة المالية الإتحادي(٢٠١٨-٢٠٢٢) في إنجاز أعمال رقابية موثوقة على وفق معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتقديم مساهمات قيمة في بناء مؤسسات فعالة تستجيب لأهداف التنمية المستدامة بهدف إحداث فارق في حياة المواطنين، وبناءً على توجهات الحكومة العراقية بإعتماد اهداف التنمية المستدامة في خطط العمل السنوية لجميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة، تقرر قيام الديوان بإجراء مراجعة لجاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة من خلال خطة ركزت على مراجعة الخطوات والإجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥ -٢٠٣٠).

نطاق المراجعة :

إن نطاق تقرير المراجعة يتلخص بالآتي :

١. مراجعة الإجراءات والخطوات التي إتخذتها الحكومة العراقية للإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة، ولغاية شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٨.
٢. التحقق من جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة ككل، مع التركيز على هدف التنمية المستدامة الأول المعني بالحد من الفقر من خلال مراجعة أعمال الفريق التخصصي الأول المعني بالحد من الفقر لإجراء المراجعة المعمقة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.
٣. مراجعة الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢ كعينة رئيسية لإجراء المراجعة المعمقة لجاهزية الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.
٤. مراجعة خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨-٢٠٢٢.

المنهج المتبع:

تم إستخدام إنموذج الخطوات السبع كدليل عمل لمراجعة الجاهزية الذي أوصت به المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمحاسبة(آنتوساي).

وفيما يأتي إستعراض لجاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة من خلال إستخدم أنموذج الخطوات السبعة :

١. الإلتزام السياسي :

إتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الخطوات والإجراءات في مجال الإلتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة، وفيما يلي اهم النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة عند مراجعة هذه الإجراءات :

أ. إقامة المؤتمر :

ب. تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة :

ج. تشكيل الفرق التخصصية :

د. تشكيل خلية متابعة نتائج التقرير الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

هـ. لجان التنمية المستدامة في المحافظات :

و. إصدار الخطط الإستراتيجيات الوطنية :

أولاً : إطلاق خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ :

ثانياً : إطلاق إستراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٨-٢٠٢٢) :

شكل (3-1): بنية إستراتيجية التخفيف من الفقر 2018 - 2022

		المحصلات	الانشطة
خفض الفقر بنسبة %25 2022	‹	دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء	7
		تحسن المستوى الصحي	4
		نشر وتحسن تعليم الفقراء	6
		سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات	5
		حماية اجتماعية فعالة للفقراء	6
		الانشطة المستجيبة للطوارى	4
		6	32

ثالثاً : خطط وإستراتيجيات أخرى تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، منها :

٢. نشر الوعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة :

إن نجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أن يتم نشر الوعي بأهميته وفائدته للأجيال القادمة، عليه فسيتم في هذه الفقرة تناول نتائج مراجعتنا فيما يتعلق بجهود الحكومة في نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة :

أ. الأعمام على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة بموجب كتاب وزارة التخطيط/ اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة المرقم(٢٩٠٧١/٦/٤) في ٢٠١٥/١٢/٢٢ للتعريف بأهداف التنمية المستدامة واهميتها فضلاً عن التوصية بأن يتم إعتماد أجندة التنمية المستدامة الدولية في الخطط السنوية وتوفير المؤشرات لتحقيقها.

ب. التوجيه بإعتماد أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية :

قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإعمام كتابها المرقم(م.ت/٨/١/٤/٢٢٣٤) في ٢٠١٦/١/٢٤ على جميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة لتوجيههم بإعتماد أهداف التنمية المستدامة في خطط عملهم السنوية وتوفير المؤشرات التي تعكس تحقيق أهدافها وغاياتها وتفعيل اللجان المحلية في المحافظات بالتنسيق والتعاون المباشر مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تأخذ على عاتقها تحقيق الأهداف.

ت. تم إصدار أمرين إداريين في وزارة التخطيط لإيفاد عدد من الموظفين من الوزارة إلى محافظات البصرة وميسان وبابل والديوانية وذلك لمتابعة توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات وخطط مشاريعها التنموية، وكما مبينة في أدناه :

ت	الأمر الإداري	التفاصيل
١	٩٦٦/١٠/٦/٤ في ٢٠١٧/١١/١٣	إيفاد (٣) موظفين إلى محافظتي بابل والديوانية
٢	٥٥٤٥/٣/٤ في ٢٠١٨/٣/٨	إيفاد (٣) موظفين إلى محافظتي البصرة وميسان

جـ. خطة النشر والإعلام الخاصة بإستراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٨ -٢٠٢٢):-

وضعت إستراتيجية التخفيف من الفقر من ضمن خططها إعداد خطة للنشر والإعلام تتضمن مطبوعات، برامج تلفزيونية وإذاعية وتطوير الموقع الإلكتروني، ولكن لم يتم البدء بالإعداد لهذه الخطة لغاية تأريخ إعداد هذا التقرير.

٣. المسؤولية، الموارد، والمساءلة.

في أدناه أهم نتائج مراجعتنا لخطط تمويل مشاريع التنمية المستدامة فضلاً عن مسؤوليات تنفيذها والمسائلة:

أ. إستناداً إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(م.ت/٨/٤/١/٢٢٣٤) في ٢٠١٦/١/٢٤ والذي وجه جميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة لتوجيههم بإعتماد أهداف التنمية المستدامة في خطط عملهم السنوية وتوفير المؤشرات التي تعكس تحقيق أهدافها وغاياتها وتفعيل اللجان المحلية في المحافظات بالتنسيق والتعاون المباشر مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تأخذ على عاتقها تحقيق الأهداف، عليه فقد وضعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء المسؤولية على تلك الوزارات والجهات باعتماد أهداف التنمية المستدامة.

ب. إن تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة واللجان التخصصية وغيرها من اللجان(المشار إليها أعلاه) قد منح وزارة التخطيط الصلاحية لتوحيد الجهود والتنسيق وإعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية بمشاركة ممثلين عن الوزارات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ج. إن تخصيص الموارد للمشاريع على وفق الخطط الوطنية تم من خلال الخطط الوطنية التي حددت الجهات الممولة لتلك المشاريع، وفي أدناه خطة الحكومة لتمويل مشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر وكما ورد ذلك في إستراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٨-٢٠٢٢):

أولاً : التمويل من الموازنة العامة للدولة : ويعد ممول رئيسي للمشاريع المدرجة في استراتيجية التخفيف من الفقر.

ثانياً : التمويل الدولي : فقد تم عرض أنشطة الإستراتيجية على ممثلي المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى، ويبدو إن إمكانية التمويل متاحة في ضوء الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار، (نص ما ورد في الاستراتيجية).

ثالثاً : الصندوق الاجتماعي للتنمية : يجري العمل بشكل موازي حالياً على تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية كأداة وطنية مباشرة لتنفيذ أهداف الإستراتيجية، وسيجري انشاء الصندوق الذي من المتوقع أن يباشر العمل في عام ٢٠١٨ بمساعدة فريق فني وقرض حكومي من البنك الدولي في العام الأول للتأسيس بحوالي(٥٠) مليون دولار. وستتضمن أنشطة الصندوق الخدمات المالية وغير المالية ومشاريع البنية المجتمعية، بحيث يكون الصندوق أداة لاجتذاب شركاء التنمية والمنح والقروض الدولية من حكومات وجهات دولية مانحة.

٤. إعداد تنفيذ الأهداف.

ويتم في هذه الفقرة إستعراض نتائج مراجعة إجراءات الحكومة فيما يتعلق بإعداد الأهداف وتنفيذها، وفي أدناه اهم نتائج مراجعتنا :

أ. تبنت الحكومة أهداف التنمية المستدامة من خلال توزيع جميع تلك الأهداف الـ(١٧) على الفرق التخصصية، وفي أدناه توضيحاً لذلك :

اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة الربط ما بين الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠			
ت	الفرق التخصصية	الأهداف والغايات	أهداف التنمية المستدامة
١	فريق القضاء على الفقر	١ – ٢ – ٤ – ٨ ١٠ – ١١	الهدف١: القضاء على الفقر الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع الهدف ١٢: الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية الهدف ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرية الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية
٢	فريق إستدامة موارد البيئة	٦ – ١٣ – ١٤ – ١٥	
٣	فريق الإقتصاد الأخضر	٧ – ٨ – ٩ – ١٢	
٤	فريق المدن والمستوطنات البشرية	١١	
٥	فريق عمل التنمية البشرية	٤ – ٥	
٦	فريق السكان والتنمية	٣	
٧	فريق التثقيف والتوعية	–	
٨	فريق الحكم الرشيد	١٦	
٩	فريق الإحصاءات والمعلومات	–	
١٠	فريق لجنة الخبراء	–	

ب. من خلال مراجعة الخطط والإستراتيجيات الوطنية يتبين بأن هنالك ترابط فيما بينها وما بين أهداف التنمية المستدامة، ومنها إستراتيجية التخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية.

٥. برنامج القياس والمراقبة :

أ. تم إعداد استراتيجية الحد من الفقر لتحقيق عدد من اهداف التنمية المستدامة الواردة في اجندة ٢٠٣٠ وفي مقدمة هذه الاهداف تحقيق الهدف الاول في غايتيه الاولى والثانية وذلك من خلال تنفيذ انشطة وبرامج الاستراتيجية فضلا عن برامج وطنية اخرى تحقق بمجملها تخفيض نسبة الفقر بواقع (٢٠%) خلال السنوات الخمس الاولى من عمر الاستراتيجية لتستمر بعد ذلك بنهج تصاعدي وصولاً لتخفيض نسبة الفقر الى(٧٥%) في عام ٢٠٣٠ وهو المستهدف الوطني لتخفيف الفقر في العراق وفق رؤية الجهات القائمة على اعداد الاستراتيجية.

ب. تتبنى الإستراتيجية في كل محصلاتها أهداف وغايات من أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بالإضافة إلى الأهداف التي تم صياغتها بناءً على التشخيص المبنى على الأدلة والمشاهدات للواقع الحالي للفقر، وستنفذ من خلال برامج سنوية لتحقيق الأهداف البعيدة المدى وهي:

الهدف ١: إنهاء الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان.

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن وتحسين التغذية وتعزيز التنمية المستدامة.

الهدف ٤: ضمان التعليم اللائق وفرص التعليم مدى الحياة للجميع.

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل المستدام والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع.

الهدف ١٠ : الحد من عدم المساواة داخل البلدان.

الهدف ١١ : جعل المستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقابلة للاستمرار.

٦. خط الأساس والمؤشرات.

في هذه الخطوة تم مراجعة إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالمؤشرات والبيانات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي أدناه أهم الاستنتاجات والتوصيات على وفق هذه الخطوة :

أ. إستناداً إلى كتاب وزارة التخطيط المرقم(١١٤٥٢/٢/٦/٣/١) في ٢٠١٧/١١/٩ تم تشكيل عدد من اللجان للعمل على مشروع مسح رصد وتقويم الفقر في العراق، وهو مشروع تعمل وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي على إعداده في العراق، ويتضمن مسح لمؤشرات الفقر في العراق، وتتضمن اللجان المبينة في أدناه :

- اللجنة الفنية.
- اللجنة المالية.
- فريق التوريدات.
- اللجنة الإدارية.
- فريق تكنولوجيا المعلومات.
- لجنة المشتريات.
- لجنة تحديد الأسعار.
- لجنة الفحص.

- فريق تحليل بيانات المشروع.
- فريق طبع الاستمارة والتقارير.
- فريق تأهيل البيانات.
- فريق إنتاج الإحصاءات الرسمية.

ب. هنالك إتفاقية تعاون موقعة ما بين الحكومة العراقية مع البنك الدولي للعمل على مشروع مسح رصد وتقويم الفقر في العراق.

ج. هنالك إتفاقية تعاون موقعة ما بين الحكومة العراقية مع البنك الدولي لتمويل مشروع مسح رصد وتقويم الفقر في العراق.

٧. ترتيبات الإبلاغ والمراقبة.

في هذه الخطوة تم مراجعة خطط الحكومة فيما يتعلق بالإبلاغ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة، وفي أدناه أهم النتائج على وفق هذه الخطوة :

أ. بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم(١٢٤/١/١) في ٢٠١٨/٧/٢٤ تم مخاطبة وزارة الخارجية/ دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية وذلك لغرض مخاطبة الجهات المعنية في نيويورك لإدراج جمهورية العراق ضمن قائمة البلدان المشاركة في الإستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٩ في المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يعقد في نيويورك، وبناءً على ذلك تمت مخاطبة ممثلية جمهورية العراق الدائمة/ نيويورك من قبل وزارة الخارجية بموجب كتابها المرقم(٩/٣/٨/ب/٦٨١) في ٢٠١٨/٨/٥ لإدراج العراق ضمن قائمة البلدان المشاركة في الإستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٩.

ب. تمت مخاطبة وزارة الخارجية من قبل وزارة التخطيط بموجب الكتاب المرقم(١٤٥/١/١) في ٢٠١٨/٩/٥ لغرض إعادة مخاطبة الممثلية وإدراج العراق في الإستعراض الطوعي لعام ٢٠٢٠ وذلك بسبب إغلاق قائمة تسجيل الدول التي ستقدم مراجعاتها لعام ٢٠١٩، وعليه تمت مفاتحة الممثلية من قبل وزارة الخارجية بموجب كتابها المرقم(٩/٣/٨/ب/٧٨٨) في ٢٠١٨/٩/١٣.

ج. خاطبت وزارة الخارجية/ دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية بموجب كتابها المرقم(٩/٣/٩/ك/١٨٦٣) في ٢٠١٨/٩/١٣ وزارة التخطيط لإبلاغها بأن جهود الممثلية الدائمة في نيويورك مع مكتب رئاسة المجلس الإقتصادي والإجتماعي عن تضمين العراق في قائمة ٢٠١٩ ضمن الدول المشمولة بتقديم إستعراضها الطوعي خلال إنعقاد المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩.

د. من خلال إجراء المقابلة مع مدير عام الشؤون الفنية في الجهاز المركزي للإحصاء وعضو الفريق المتخصص المعني في الحد من الفقر تبين بأن هنالك توجه لدى الجهاز المركزي للإحصاء إلى إجراء المسح الإجتماعي والإقتصادي في العراق في عام ٢٠١٩، وسيتضمن هذا المسح نتائج التقدم المحرز في مجالات التنمية المستدامة ومن ضمنها الفقر في العراق.

٨. أهم الإستنتاجات والتوصيات :

في أدناه أهم الأستنتاجات والتوصيات التي جاءت نتيجة أعمال المراجعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق :

الإستنتاجات :

أ. إن الإجراءات التي إتخذتها الحكومة العراقية والمبينة في أعلاه تبين بأن الحكومة قد إلتزمت طوعياً بأهداف التنمية المستدامة، وإتخذت خطوات جدية في هذا المجال يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. على الرغم من الخطوات والمنهجيات التي إتبعتها الحكومة في مجال إلتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلاّ إنه لم تصدر إستراتيجية خاصة بأهداف التنمية المستدامة تأخذ بنظر الإعتبار منهجية شاملة للأجندة الدولية وموائمتها مع الخطط والإستراتيجيات الوطنية والمدد الزمنية اللازمة لتنفيذ الأهداف.

ج. من أهم منهجيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق هو إصدار خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢، إلاّ إن هنالك تأخر واضح في إصدار خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٨-٢٠٢٢، إذ كان المخطط له وحسب منهجية إعداد الخطة أن تصدر خلال شهر كانون الأول من عام ٢٠١٧، إلاّ إن وزارة التخطيط قد أصدرت الخطة على وقت التوقيتات الآتية :

أولاً : تم إصدار خلاصة خطة التنمية الوطنية، والتي تم إعمامها بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/١/١٠/إعمام/١٤٤٧١) في ٢٠١٨/٤/٢٣ ومرفقه قرار مجلس الوزراء رقم(١٤٠) لسنة ٢٠١٨.

ثانياً : تم تقديم خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ إلى كل من مكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين في مجلس الوزراء بموجب كتاب وزارة التخطيط/ دائرة السياسات الإقتصادية والمالية المرقم(٢/٦/١٧٢٦١) في ٢٠١٨/٨/١.

ثالثاً : تم إعمام خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ على الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة بموجب كتاب وزارة التخطيط/ دائرة السياسات الإقتصادية والمالية المرقم(٢/٦/١٧٢٢٦) في ٢٠١٨/٨/١.

رابعاً : عدم وجود خطط بديلة للخطط والإستراتيجيات الوطنية الحالية، إذ إن تلك الخطط والإستراتيجيات قد تعاني تحديات تؤدي إلى عدم تحقيق جزء من تلك الأهداف وخصوصاً إذا أخذنا بنظر الأعتبار التحديات الأمنية والأقتصادية التي تواجه العراق.

خامساً : من خلال الإطلاع على خطة التنمية الوطنية(٢٠١٨-٢٠٢٢) تبين لنا الملاحظات الآتية :

١) جاءت الخطة إستكمالاً لخطط التنمية الوطنية للسنوات السابقة، وأبرز ما تضمنته هذه الخطة هو تحسين القطاع الإقتصادي وتعافي المجتمعات المتضررة بسبب أزمة النزوح وفقدان الأمن الإنساني وغيرها.

٢) من خلال الإطلاع على الخطة يتبين بأن الإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية سيتسمر خلال السنوات القادمة من دون حلول فعالة لإيجاد موارد أخرى غير النفط، عليه فأن العراق سيستمر بمواجهة مخاطر إقتصادية محتملة في حال إنخفاض أسعار النفط العالمية.

٣) على الرغم من الجهد المبذول في إعداد الخطط الوطنية إلاّ إن إصدار الخطة ليس كافياً من دون أن توجد مؤشرات لقياس التقدم المحرز في جميع الخطط.

د. هنالك جهود واضحة لوزارة التخطيط في نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال الورش التدريبية التي أقامتها في عدد من المحافظات، إلاّ إنه تلك الجهود بحاجة إلى المزيد من العمل في مجال رفع الوعي بأهمية تطبيق أهداف التنمية المستدامة وفائدتها للأجيال القادمة.

ه. لا توجد لغاية الآن خطة مكتوبة واضحة للإعلام الوطني بأهداف التنمية المستدامة .

و. هنالك تعاون مع عدد من المنظمات الدولية في إعداد الإستراتيجيات الوطنية، ومن تلك المنظمات البنك الدولي، إذ شارك البنك الدولي في إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر(٢٠١٨-٢٠٢٢).

التوصيات :

أ. هنالك جهد واضح للحكومة في إعداد الخطط والإستراتيجيات الوطنية ولكننا نرى في ذات الوقت أن يتم إعداد خطط بديلة يمكن تبنيها في حال تلكؤ الخطط والإستراتيجيات الحالية.

ب. إعداد خطة إستراتيجية مقرّة ومصادق عليها خاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت أي مسمى تراه الوزارة مناسباً، على أن تتضمن هذه الخطة دراسة الأولويات الوطنية وتنفيذ الأجندة الدولية وموائمتها مع الخطط والأهداف الوطنية وتحديد المسؤوليات بشكل واضح والتوقيتات الزمنية للإنجاز.

ج. نوصي بأن يتم إعداد نظام متابعة وخطة للقياس والمراقبة تسير جنباً إلى جنب مع تنفيذ النشاطات والمشاريع ضمن الخطة الوطنية.

د. الاستمرار في عملية نشر الوعي من خلال حث جميع أصحاب المصلحة على إقامة الورش التثقيفية والندوات والبحوث في مجال التنمية المستدامة، وإعداد خطة وطنية شاملة للإعلام الوطني(إستراتيجية وطنية) بخصوص التثقيف والترويج ونشر الوعي بأهمية تحقيق الأهداف وإشراك المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن مساهمة الجهات غير الحكومية في النشر والإعلام ورفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة

ه. ضرورة توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بما يؤمن مشاركتهم الفاعلة في صياغة الإستراتيجيات الوطنية وإضطلاعهم بدور فاعل ومؤثر بإعتبارهم شركاء أساسيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و. الاستمرار في التعاون مع المنظمات الدولية في صياغة الخطط والقرارات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعتبارها شريك أساسي في هذا المجال.

ز. تنويع مصادر تمويل المشاريع الخاصة بالتنمية المستدامة ووضع خطط مالية طموحة لإنشاء مشاريع أساسية ومشاريع بديلة في حال فشل المشاريع الأساسية.

ح. وضع نظام متابعة دقيق للمشاريع المقرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد الأطراف المسؤولة عن التنفيذ بصورة واضحة من أجل وضع آليات للمسائلة تحدد الأطراف التي تقوم بالمسائلة ومحاسبة المقصرين.

للتفضل بالاطلاع والإيعاز بإتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد نتائج المراجعة المذكورة أعلاه، وإعلامنا بنتائج تلك الإجراءات المتخذة من قبلكم .. مع التقدير.